وكذلك في المثال الثاني، آية النور، فرغم تغير حركات الفعل وتحوله إلى فعل آخر (من تلَقَّي إلى وَلَق) فإن الحاصل الدلالي لم يتغير، إذ هو تناوُل الموضوع بالحديث والجدل حوله بألسنتهم، ولم يتغير بهذا التغير اللفظي، شيء من دلالة السياق الموضوعي للنص.

«والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشزها﴾[1] وننشرها، ونحو قوله: ﴿حتى إذا فزِّع عن قلوبهم﴾[2] وفُرِّغ[3]». وهذا النوع مثل سابقه من حيث التغير الدلالي وسببه، فقد تغيرت رموز الكلمة، فصارت كلمة أخرى، ولم تتغير وظيفتها في التركيب ولا تصنيفها الصرفي، وتغيرت دلالة الكلمة في نفسها، لكن قيمتها الدلالية في السياق لم تتغير، إذ لا تغير قد أصاب الموضوع بهذا التغير في اللفظ.

والملاحظ أن ابن قتيبة جعل تغير الحركات الإعرابية، أمرًا مختلفًا عن تغير الحروف، رغم أن كلا منهما في حقيقته يمثل جزءًا من بناء اللفظ، متساويًا في قيمته بالنسبة للفظ، فتغير أي من أصوات اللفظ (صامتًا كان أو صائتًا) ينتج كلمة أخرى بمعنى مختلف عن معنى الكلمة الأولى.

وقد فرَّق تفرقة أخرى لافتة للنظر، بين تغير حروف الكلمة وتغير صورتها. مشيرًا بالحروف إلى الصوامت وبالصورة إلى رسم هذه الصوامت، فوصف الفرق بين «ننشرها» و«ننشزها» بأنه: «تغير في حروف الكلمة بما يغير معناها ولا يزيل صورتها»، يعني بذلك التشابه بين الراء والزاي.

وتشابه صورة الكلمة أي رسمها مع رسم أخرى، ليس بالأمر ذي الاعتبار من ناحية الدلالة اللغوية، لأنه لا يغير من حقيقة أنهما كلمتان مختلفتان وكل منهما مستقلة عن الأخرى برموزها الصوتية ومدلولات هذه الرموز.

لكننا نظن العناية التي أولاها ابن قتيبة له راجعة إلى رسم المصحف باعتباره كتابًا مقدسًا، سواءً في ذلك رسمه ونطقه ومعناه، وربما يكون مرجعها إلى رواج الكتابة العربية غير المنقوطة في ذلك الوقت.

---

(١) البقرة: ٢٥٩.
(٢) سبأ: ٢٣.
(٣) ابن قتيبة، المشكل، ص٣٧.